بعض نواحى الانتاج الزراعى في ليبيا

للدكتور جمال الدين الدناصورى*

تعد ليبيا بلدا زراعيا سواء لارتفاع نسبة من يعتمد من سكانه على الزراعة، اذ قدر عدد هؤلاء سنة ١٩٦٠ بـ ٨٥٤ر٧١٧ نسمة أو ٢ر٧١٪ من جملة السكان ، أو من يعمل فى الزراعة ويقدرون بنحو ٥٦٪ ممن بلغ عمرهم ١٥ سنة أو يزيد ، أو لأن اكثر الصادرات — قبل تضخم صادرات البترول التى أصبحت تمثل ١ر٩٩٪ من جملة قيمة الصادرات — تتألف من محاصيل زراعية • ولكن البترول كصناعة أستخراجية يساعد فى مجال الزراعة على توفير الاموال التى تنفق على مشروعات التنمية الزراعية ، وعلى خلق سوق دائمة تستطيع أن تستوعب قدرا متزايدا من الاغذية والخامات الزراعية باسعار مجزية •

الزراعة التى تمارس فى بقاع متباعدة من البلاد المترامية الأرجاء تتنوع من حيث ظروف الانتاج الطبيعية والبشرية التى تمارس فى كنفها فزراعة الرى تسود وحدها فى فزان بواحاتها التى ينتظم معظمها فى صورة وديان تتجه من شرق شمال الشرقى الى غرب الجنوب الغربى ، كما يتركز أكثرها فى طرابلس مع انتشارها تدريجيا فى برقة (تقدر جملة اراضى زراعة الرى سنة ١٩٦٠ بـ ١٢٠ر٥٩٠ هكتارا، يوجد منها ١٠٥ر١٤١ هكتارا أو ٢ر٨٧٪ فى طرابلس و ١١ر٠٧٧ هكتارا فى برقة أو ٢ر٩٪ و ٤ر٣٧٢ هكتار أو ٦ر٣٪ فى فزان)، ورغم أن اراضى زراعة الرى لا تتجاوز نسبتها ٤٪ من مساحة الاراضى الزراعية سواء التى تزرع المحاصيل

---

* ملخص مقال للدكتور جمال الدناصورى المنشور فى نفس العدد باللغة الانجليزية .

الحولية أو الشجرية فان قيمتها الانتاجية لا تتجاوز تلك النسبة ، كما يبدو من اسهام هذا النوع من الزراعة فى الصادرات الزراعية (الخروع والكاكاوية والحمضيات التى تمثل قيمتها ٣ر٥١٪ من جملة قيمة الصادرات غير البترولية سنة ١٩٦٤) وليست زراعة الرى مركزة فى طرابلس فحسب بل تعتبر طرق الرى المستخدمة أكثر تقدما أيضا ، حتى ليقدر ان ٧٥٪ من اراضى الرى فى طرابلس تروى بالطلمبات مقابل ٢٩٪ فى فزان و ٢٤٪ برقة .

أما الزراعة البعلية فهى أوسع انتشارا ، ويعتبر توزيع المطر فى أرجاء البلاد ومدى انتظام سقوطه فى أثناء الفصل المطير بين عام وآخر أهم العوامل التى تؤثر فى هذا النوع من الزراعة ، وتختلف طرابلس عن برقة فى هذا الشأن ، فاذا كانت الزراعة فى فزان تكاد تعتمد اعتمادا تاما على العيون الارتوازية وشبه الارتوازية التى يعد ضبطها للافادة منها من الصعوبات التى تواجه السكان فى تلك البقاع ، فضلا عن الآبار الضحلة والعميقة على السواء التى تتعرض لخطر النضوب بالاسراف فى رفع مياهها ، فأن الزراعة فى برقة وطرابلس أكثر تنوعا : فالزراعة البعلية والزراعة شبه البعلية التى تروى أحيانا أكثر شيوعا من زراعة الرى ، ولما كانت التربة الثقيلة مثل التربة الحمراء أقل افادة من المطر الساقط فى برقة حيث ينتشر توزيعها فأنه رغم غزارة المطر فى شمال برقة أى ، الجبل الاخضر نسبيا ، فأن مقدار ٣٠٠ ملليمتر تعد هنا الحد الادنى لانتاج محصول من الحبوب الشتوية ، مقابل ٢٠٠ ملليمتر فى طرابلس حيث توجد التربة الخفيفة الرملية ، هذا ويقدر أن مساحة الاراضى التى يصيبها ٢٠٠ ملليمتر أو أكثر فى ليبيا بنحو ٣٠ر٠٠٠ كم٢ أو ٢٪ من مساحة البلاد ، منها ١٢ر٨٩٤ كم٢ فى برقة ١٣ر٠٤٠ كم٢ فى طرابلس ، يصيب ٤ر٤١٠ كم٢ فى برقة ٢٠٠ — ٣٠٠ ملليمتر من المطر) ، ٤ر٣٤٣ كم٢ (٣٠٠ — ٤٠٠ ملليمتر) ، ٢ر٨١٣ كم٢ (٤٠٠ — ٥٠٠ ملليمتر) ، ٨٥٥ كم٢ (٥٠٠ — ٦٠٠ ملليمتر) ، ٤٧٣ كم٢ (٦٠٠ أو اكثر) على حين تقدر مساحة الاراضى فى طرابلس التى يصيبها ٣٠٠ ملليمتر فأكثر بـ ١ر٦٥٧ كم٢ و ١١ر٣٨٣ كم٢ (يصيبها ٢٠٠ — ٣٠٠ ملليمتر) و ١١ر٥٣٠ كم٢ يسقط بها من ٢٠٠ — ١٥٠ ملليمتر ؛ وهكذا نجد أن بعض بقاع برقة يصيبها ٦٠٠ ملليمتر من المطر ، بينما لا يتجاوز ما يسقط بطرابلس ٣٧٥ ملليمتر فى أكثر بقاعها مطرا .

ولكن المطر لا ينتظم سقوطه بين عام وآخر ، فهو وان كان يهبط فى طرابلس مثلا بنسبة مشابهة فى سنى القحط (تتراوح بين ١٥ و ٣٠٪ من متوسطه العام) ، فان أقل الجهات مطرا أبعدها تأثرا بهبوطه ، لأن متوسط المطر فى احسن السنوات لا يكاد يجاوز الحد الادنى للزراعة ، ففى المتوسط يقدر أن ما بين كل عشرين عاما ، يزيد المطر عن المتوسط فى تسع سنوات منها ، على حين يهبط دونه فى الاعوام الأحد عشر الباقية (يزيد العجز عن ٣٠٪ من متوسط المطر الساقط فى ٤ سنوات ، ويقل عن ١٥٪ فى عدد مماثل من السنوات ، على حين يتراوح العجز بين ١٥ و ٣٠٪ فى ثلاث سنوات فى المتوسط فى فترة عشرين عاما) . ويقدر أن زراعة القمح والشعير فى برقة مجزية اذا كان متوسط المطر لا يهبط دون ٤٠٠ ملليمتر فى السنة ولكن تذبذب المطر بين عام وآخر لا يمثل وحده مشكلة الزراعة البعلية فأن ارتفاع نسبة الفقد وبخاصة فى الجهات التى يشتد انحدارها يؤثر فى القيمة الفعلية للمطر المتساقط ، ولذلك قامت الزراعة البعلية فى الأحواض والغياض والاودية التى تنتشر فى الجفارة والقبلة فى طرابلس ، وفى منطقة الساحل وبرقة الحمراء والبيضاء غرب الجبل الاخضر وفى المنحدرات الجنوبية له فى برقة ، وهى تعتمد على سقوط المطر الذى قد لا يتجاوز ١٠٠ — ١٥٠ ملليمتر ، ولكن يقدر ما يتجمع منه بثلاثة أو أربعة اضعاف المطر الساقط . ومن ثم تقوم الزراعة المتنقلة التى يمارسها سكان المنطقة فى بقاع تختلف من عام لآخر داخل أراضى زراعتهم التقليدية أو فى مناطق نائية فى سنوات الجفاف .

ولكن حاجة الزراعة البعلية للمطر أو مدى تأثرها بأخفاقه من عام لآخر تختلف باختلاف المحصول ، فالحشائش أقل تأثرا بالمطر من الغلات الشجرية التى لا يعنيها سوى الحصول فى آخر الموسم على الحد الادنى لجملة المطر الساقط الذى يسد حاجتها ، أى أنها أقل تأثرا بسوء توزيع المطر من الحاصلات الحولية التى يمثلها القمح والشعير ، وهما غلتان لا يمكن زراعتهما اذا تأخر بدء موسم سقوط المطر عن يناير ، كما أن مطر شهر مارس يعد العامل الحاسم فى كمية المحصول ، ومن

الطبيعى أن تختلف النباتات فى مدى احتمالها للجفاف أو استعدادها للنمو فى تربة رقيقة أو صخرية ، كما تختلف فى استعدادها لاحتمال الملوحة فى المياه والتربة ، ويعد اللوز والزيتون من الاشجار التى تمتاز بمقدرتها على النمو فى كنف ظروف قاسية كذلك ، كما أن بعض أنوع العلف والشعير تعد أكثر المحوليات مقدرة على النمو رغم الظروف غير المواتية .

على هذا الضوء من التباين فى ظروف المطر وموارد مياه الرى ، واختلاف التربة وظروف السطح ، ومدى توافر طرق النقل والأسواق والأيدى العاملة يمكن تقرير الطرق المثلى لاستغلال الاراضى فى كل من برقة وفزان وطرابلس ، وهى الطرق التى تكفل تحقيق أكبر عائد لرأس المال المستثمر مع الحفاظ على مقـــدرة الارض الانتاجية بصيانة مواد التربة والمياه بل وزيادتها كلما أمكن ذلك ، فتشجير منابع الوديان ، واقامة السدود المختلفة للابطاء من تدفق المياه ، والسماح لها بالتسرب وللطمى بالترسب فى قيعان الوديان ، يمكن تثبيت التربة وزيادة سمكها ومقدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة من عام لآخر ، ولذلك فأن تصنيف الاراضى فى ضوء اعتبارات أهمها طبيعة سطح الارض ونوع التربة ومقدرتها على مقاومة الاكتساح ، ومدى ملوحتها ، فضلا عن متوسط ما يصيبها من المطر يعد الخطوة الأولى لتقدير الطاقة الانتاجية للارض ، اذا استغلت الاستغلال الزراعى الامثل .

ومن حسن الحظ اختلاف ظروف الانتاج الزراعى فى فزان التى تعد مجموعة من الواحات عن ظروفه السائدة فى الاقليمين الآخرين وهما طرابلس وبرقة ، وهما يختلفان أيضا عن فزان من حيث الطاقة الانتاجية التى يمكن استغلالها فى المستقبل ، واذا كان بعد هذه الاقاليم بعضها عن البعض الآخر قبل تقدم طرق النقل وتوافر وسائله وزيارة مقدرة الاسواق الاستهلاكية قد أسفر عن قيام نوع من الانتاج الزراعى للاكتفاء الذاتى ، فأن تغير هذه الظروف جميعها ، وبخاصة بعد انتشار حقول البترول ومراكز عمرانه وطرقه فى منطقة سرت التى كانت تمثل منطقة فقيرة تعترض الانتقال السريع بين طرابلس وبرقة ــ يفسح المجال لاستغلال امكانيات كل اقليم دون الاسراف

فى توكيد الاكتفاء الذاتى ، فتتخصص فزان مثلا فى أنتاج البلح ومحاصيل الصيف وخضرواته على الرى (الأرز والذرة والسمسم وقصب السكر) ، وتخصص طرابلس فى أنتاج بعض محاصيل زراعة الرى كالكاكاوية والخروع الى جانب البطاطس والطباق والموالح والمحاصيل الشجرية كاللوز والزيتون ، وتنصرف برقة الى زراعة الحبوب الشتوية واللوز والموز والزيتون والكروم والكتان والحمص فى المنطقة الصالحة لها ، مع العناية بتربية الحيوان ومنتجاته بزراعة نباتات العلف ، مما يوثق عرى التكامل الاقتصادى بينها ، كما يسمح باستبعاد المناطق الحدية التى تستغل استغلالا يضير مقدرتها الانتاجية ، أو لا يتيح الافادة منها على الوجه الاكمل ، ولكن يجب ألا نسرف فى هذا التخصص ، لان اكثر المناطق فى ليبيا يزرع فى ظل ظروف طبيعية بل وبشرية صعبة ، حتى أن تقدير الربح فى عام يجب أن يـوزع على فترة أطول ، فكثيرا ما تتعاقب سنوات الجفاف ، حتى ليعد الاستمرار فى زراعة الأرض فى مثل هذه الاعوام ليس له ما يبرره اقتصاديا ، بل ان ارتفاع أجور الأيدى العاملة بعد توافر رؤوس الأموال لاستثمارها فى الزراعة ، وزيادة القوة الشرائية للسواد الأكبر من السكان بتغير نمط الاستهلاك بين سكان المدن المتزايدة بصفة خاصة قد دفع الى استخدام الآلات الزراعية فى البذر والحصاد بصفة خاصة ، مما قد يؤدى الى هجر بعض الاراضى التى لا تصلح (الاراضى الوعرة التى تتفرق فيها مناطق الزراعة المحدودة المساحة أو التى تسودها التربة الرقيقة أو الحصوية) لاستخدام هذه الآلات وبالتالى الى تغيير طرق الاستغلال .

ولما كانت الاحصـاءات المتوافرة لا تعـدو التعداد الزراعى لليبيـا سنـة ١٩٦٠ ، فانه من المتعذر أن تتبين بجلاء الاتجاهات العامة التى تسود الزراعة فى ليبيا ، واذا اضفنا الى ذلك عدم دقة الكثير من البيانات وقصـورها عن تقديم صـور صادقة متكاملة عن الزراعة فى ليبيا ، فأننا سنضطر الى عرض الخطوط الرئيسية للانتاج الزراعى لتبيان الاختلاف الاقليمى الذى يتيح الفرصة لنسج خيوط اقتصاد زراعى متكامل بين بقاع المملكة :

انـواع استغلال الأراضى فى ليبيـا سنة ١٩٦٠ فى الأقاليم الثلاثـة (السنـة المئويـة)

الاقليـم	أراضى المحاصيل الحوليـة	أراضى المحاصيل المعمـرة	المراعى والمروج المستديمة	الاحراج والغابات	اراضى اخرى
ليبيا	٦١ر٤	٣ر٤	٢٩ر٤	١ر٦	٤ر٢
طرابلس	٥٣ر١	٣ر٩	٣٧ر١	١ر١	٤ر٨
برقة	٩٢ر٠	١ر٠	١ر٨	٣ر٦	١ر٦
فزان	٧٦ر١	١٨ر١	٠ر٦	—	٥ر٢

ولما كانت الأراضى التى دخلت ضمن احصاءات التعداد الزراعى مقصورة على حيازات، وكان كثير من أراضى المراعى والغابات وبخاصة فى برقة من الاراضى القبليـة ، فأن هذين النوعين من الاستغلال يبدوان أقل أهمية من الواقع ، وبخاصة فى برقة ، كما أنه قد ترتب على ذلك زيادة الاهمية النسبية للانواع الاخرى من استغـلال الاراضى ، وبخاصة الاراضى التى كانت تزرع زراعة حولية ، أما فى فزان فأن الاحصاء يقدم صورة أكثر واقعية لأن الحيازات خاصة فى معظمها ، ففى هذه الواحات نجد أن الاراضى تتقاسمها المحاصيل الحولية ، وبخاصة الحبوب واشجار النخيل ، التى كان من شأن انتشارها ارتفاع نسبة الأراضى التى تزرع بالمحاصيل المعمرة ، أما المراعى والغابات فلا مكان لها فى هذه الجهات الجافة وقد تلقى النسب المئوية الآتية الضوء على نصيب كل اقليم فى كل نوع من أنواع الاستغلال الزراعى للارض :

النسب المئويـة لانـواع استغلال الأراضى فى الاقاليم بالنسبة للبلاد جميعهـا سنـة ١٩٦٠

الاقليـم	الاراضى الزراعية	أراضـى المحاصيل الحولية	اراضى المحاصيل المعمـرة	المراعـى والمروج المستديمة	الاحراج والغابات	اراضى اخرى
ليبيـا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
طرابلس	٧٨	٦٧ر٦	٨٨ر٨	٩٨ر٦	٥٤ر٣	٩٠ر٥
برقـة	٢١	٣١ر٢	٦ر٢	١ر٣	٤٥ر٧	٨ر٣
فزان	١	١ر٢	٥ر٠	٠ر١	—	٢ر٢

وتتبين فى جلاء الأهمية النسبية للانتاج الزراعى اذا قصرنا دراستنا على أراضى الزراعات الحولية على النحو الآتى :

النسبة المئويـة لانواع المحاصيل فى أراضى الزراعة الحولية فى ليبيا سنة ١٩٦٠

الاقليـم	المحاصيـل الحولية	المراعى المؤقتة	الخضر والزهور	البور المؤقت
ليبيا	٤١ر٧	٣ر٣	١ر٠	٥٤
طرابلس	٤٣ر٣	٣ر٩	٠ر٦	٥٢ر٢
برقـة	٣٩ر٤	٢ر١	٠ر٩	٥٧ر٦
فـزان	١٢ر٦	٥ر٧	١ر٢	٨٠ر٥

يبدو من هذه الاحصاءات أن نسبة ما يزرع من أراضى الزراعة الحولية فى عام ما هو دون نصف مساحة هذه الاراضى ، ولذلك فكثافة الانتاج الزراعى محدودة للغاية ، وبخاصة فى فزان حيث تزيد نسبة البور الذى يمثل أساس الدورة الزراعية ، ولما كانت فزان تمثل أراضى واحات ، فالمراعى المؤقته التى تتألف من نباتات العلف التى تقل مدة بقائها فى الارض عن خمس سنوات ترتفع نسبتها لانعدام المراعى الطبيعية ، بل أن كثيرا مما يعد من محاصيل الخضر يقدم علفا للحيوان ، ولذلك ارتفعت نسبة أراضى الخضر فيها أيضا .

ولكن أهم المحاصيل الحولية هى الحبوب الشتوية التى تزداد أهميتها فى برقة لقلة تنوع المحاصيل الاخرى أما فزان فنباتات العلف تلعب دورا مهما كما يبدو مما يأتى :

نسب المحاصيل الحولية المختلفة فى ليبيا ١٩٦٠ م٠

الاقليـم	الحبـوب	خضر	المحاصيـل الصناعية من الحلفاء	محاصيل العلف المؤقتـة
طرابلس	٩٥ر١	٢ر٦	١ر٧	٠ر٦
برقـة	٩٧ر١٣	٢ر٧٤	٠ر٧	٠ر٠٦
فـزان	٦٢ر١	٩ر٥	٠ر٥	٢٧ر٩
ليبيا	٩٥ر٥	٢ر٧	١ر٢	٠ر٦

ولذلك فالانتاج الزراعى أكثر تنوعا واكثر ميلا لانتاج المحاصيل التجاريـة أو النقدية فى طرابلس ، وأكثر نزوعا للاكتفاء الذاتى ــ كما يبدو من أهمية الحبوب ــ

فى برقة ، أما فى فزان فزراعة العلف والخضروات ـــ وهى محاصيل متداخلة ـــ تدل على فقر المراعى وأهمية الحيوان للزراعة فى أراضى الرى والنقل بين واحة وأخرى ، وعلى الاكتفاء الذاتى فى هذه الجهات البعيدة ، وقد نجد فى الاحصاء مصداقا لأهمية بل ولسيادة محاصيل الحبوب الشتوية وبخاصة فى برقة ، حيث يعد الشعير أكثر انتشارا من القمح نسبيا ، أما فى فزان حيث تقوم الزراعة على الرى فتزرع محاصيل الصيف من الذرة الرفيعة والشامية على السواء كما يبدو من الجدول الآتى :

النسب المئوية لمحاصيل الحبوب فى ليبيا سنة ١٩٦٠

الاقليم	الشعير	القمح	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية
ليبيا	٧٦ر١	٢٣ر٦	٠ر٢	٠ر١
طرابلس	٧٩ر٣٤	٢٠ر٣٣	٠ر١٥	٠ر١٨
برقة	٦٨ر٩	٣١ر٠	٠ر٠٧	٠ر٠٣
فزان	٥١ر٨	٣١ر٥	١ر١٦	٠ر٦

تزرع الحبوب الشتوية بعلية وبخاصة الشعير فى برقة وطرابلس ، وان كانت نسبة المزروع من القمح والشعير على الرى أعلى فى طرابلس (٨ر٠٪ من الشعير ، ٧ر٠٪ من القمح منها اما فى برقة فيروى (٤ر٠٪ من الشعير و ٥٪ من القمح ، وفى فزان تعتمد الزراعة على الرى كلها عدا ٣٪ من مساحة الشعير فتعتمد على المطر فى الوديان خارج واحاتها ،وبخاصة فى الاطرف الشمالية .

وتحتكر طرابلس زراعة بعض الحاصلات التجارية كالكاكوية وبذور الخروع والطباق بل وبعض المحاصيل البرية كالحلفاء ، كذلك شأن الفواكه فأشجارها فضلا عن أشجار الزيتون تكاد تكون مقصورة على طرابلس أيضا ، ما عدا الموز والكروم ؛ ولكن هناك نسبة متزايدة من أشجار الزيتون واللوز تزرع الآن فى برقة ، والواقع أن خصائص التركز وارتفاع نسبة المثمر من الاشجار أكثر وضوحا فى طرابلس منها فى برقة ؛ أما فزان التى تختص بنسبة عالية من نخيل البلح ، فلا تعنى باستغلاله ، والواقع أن الاصناف التجارية من الفواكه وغيرها من الاشجار المعروفة كزيتون الزيت وكروم النبيذ فتتركز فى طرابلس ، مما يؤكد وضوح نزعة الزراعة على أساس تجارى نسبيا ، ويقدر متوسط مساحة الحيازة بـ ٢ر٢٦ هكتارا فى كل من طرابلس

وبرقة و ٤ر٥ هكتار فى فزان ، مما يتفق والتشابه نسبيا بين الاقليمين الاولين حيث تسود الزراعة البعلية ، على حين تختلف مزارع فزان حيث تقوم زراعة الرى الكثيفة نسبيا ، أما متوسط مساحة الأراضى التى تزرع بالمحاصيل الحولية فى الحيازة، فترتفع فى برقة بارتفاع نسبة البور (٩ر٢٤ هكتار المساحة الكلية للحيازة على حين يبلغ متوسط البور ٤ر١٤ هكتار) على حين تبلغ نسبة البور فى طرابلس نصف ذلك (٨ر٧ مكتار من الاراضى البور على حين تبلغ مساحة الحيازة ٩ر١٤ هكتار فى المتوسط)٠

أما فى فزان فترتفع نسبة البور كثيرا أيضا ، فتترك ٩ر٢ هكتار بورا من بين ٦ر٣ هكتار تمثل متوسط مساحة الحيازة ، والواقع أن الحيازات تتألف من قطع متفرقة كما يبدو وما يأتى :

متوسط مساحة الحيازة ، متوسط عدد القطع فيها ، ومتوسط مساحة كل قطعة فى ليبيا ١٩٦٠ .

الاقليم	متوسط مساحة الحيازة	متوسط عدد القطع	متوسط مساحة كل قطعة	متوسط مساحة الأرض المزروعة بالحيازة
ليبيا	٦ر٢٦	٧	٨ر٣	٥ر٧
طرابلس	٠ر٢٨	٩	٢ر٣	٤ر٧
برقة	١ر٢٧	٢	٣ر١٦	٠ر١٠
فزان	٧ر٤	٣	٤ر١	٦ر٠

ولكن تختلف الاهمية النسبية للغلات التى تزرع فى كل حيازة كما يبدو مما يأتى :

متوسط مساحة ما يزرع بالمحاصيل الرئيسية فى الحيازة فى ليبيا ١٩٦٠

الاقليم	الحبوب	الخضروات	المحاصيل الصناعية	محاصيل العلف المؤقت	متوسط نصيب الرأس من المراعى الدائمة بالهكتار
ليبيا	٥ر٦	٢ر٠	٨ر٠	٠٤ر٠	٥٧ر١
طرابلس	٠ر٧	٢ر٠	١ر١	٠٤ر٠	٥٧ر١
برقة	٦ر٩	٣ر٠	٠٨ر	٠٠٥ر٠	٠٧ر٠
فزان	٤ر٠	٠٦ر	٠٠٣ر	٢ر٠	٠٠٦ر٠

ولسنا بحاجة الى التعليق على هذه الارقام لأنها جميعها تؤكد ما سبق ذكره بشأن صغر وتفتت الحيازات فى طرابلس، بالنسبة لبرقة ،وصغر الحيازات كثيرا فى فزان حيث يظهر الاعتماد فى فزان على محاصيل العلف لانعدام المراعى ، والعناية نسبيا فى طرابلس بتنويع الانتاج الزراعى وخاصة من المحاصيل النقديـــة .

وصفوة القول أن وضع تخطيط للزراعة على ضوء التخصص الاقليمى نتيجة لتنوع ظروف الانتاج فى أقاليم ليبيا المختلفـــة يؤدى الى زيادة كفاية الانتـــاج الزراعى ، وصيانة مقوماته الطبيعية ، وبخاصة موارد التربة والمياه التى تتعرض للتدمير سواء نتيجة للاستغلال الخاطىء أو للاسراف فيه ، كما يقود أيضا الى توثيق أسباب التكامل فى الانتاج الزراعى ، ويستغل الطاقات الانتاجية الكامنة وحرى بها أن تجد فى نهضة البلاد ورخائها فى هذه الفترة حافزا لتتجاوز حاجات الاقاليم من المحاصيل المختلفة ، ويعد هذا التخطيط نقطة انطلاق لتعم البلاد موجة رائدة جديدة فى ميدان بدأت بوادرها تظهر فى تنوع الحاصلات والتوسع فى مشروعات الرى وتجديد طرق الانتاج .